أثر الاندماج والاستحواذ على أتعاب التدقيق ورأي مدقق الحسابات الخارجي دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية

بسام خليل بقيله، عبدالناصر إبراهيم نور*

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر عمليات الاندماج والاستحواذ في الشركات الأردنية المساهمة العامة، وتحليل ذلك الأثر على أتعاب التدقيق، ورأي المدقق للشركة قبل وبعد الاندماج. تألف مجتمع وعينة الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، التي خضعت لعملية الاندماج خلال الفترة منذ عام 2009 ولغاية عام 2016.

لإنجاز أهداف الدراسة قام الباحثان بإجراء اختبار الإحصاء الوصفي وتحليل الارتباط وتحليل الانحدار المتعدد إضافة إلى استخدام الاختبارات اللامعلمية (non-parametric tests) لاختبار الفرضية المتعلقة برأي المدقق، في حين تم استخدام الاختبارات المعلمية (parametric tests) لاختبار الفرضية المتعلقة بأتعاب المدقق واختبار ماكنمار ومصفوفة ارتباط بيرسون .

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لعملية الاندماج والاستحواذ على أتعاب التدقيق، ووجود أثر إيجابي لنسبة الذمم المدينة إلى إجمالي الأصول ولحجم الشركة ولحجم مكتب التدقيق على أتعاب التدقيق، وعدم وجود أثر لكل من العائد على الأصول، ووجود خسارة، ونسبة الرفع المالي، ومعدل دوران المدقق، وعدد الشركات التابعة على أتعاب التدقيق. وبناء على نتائج الدراسة تم اقتراح عدة توصيات أهمها تشجيع مكاتب التدقيق في الأردن على الارتباط بمكاتب تدقيق عالمية ومتخصصة، وتمتلك خبرة في مجالات عمليات الاندماج والاستحواذ، وضرورة اختيار المدقق بعناية.

الكلمات الدالة: أتعاب التدقيق، رأي المدقق، الاندماج والاستحواذ، الشركات المساهمة العامة الأردنية.

المقدمة

نال موضوع أتعاب التدقيق والعوامل المؤثرة فيه اهتمام العديد من الباحثين من مختلف دول العالم. وتعد دراسة (Simunic, 1980) من أهم الدراسات الميدانية التي تناولت موضوع محددات أتعاب التدقيق. وتعتبر عملية تحديد أتعاب التدقيق من أعقد العمليات التي تواجهها مكاتب التدقيق والشركات الخاضعة لعملية التدقيق لارتباطها بعوامل متداخلة، منها ما يتعلق بالشركة الخاضعة للتدقيق والمدقق، حيث يهتم المدقق بمدى عدالة الأتعاب وتناسبها مع الجهد المبذول، في حين تنظر الشركات على أن أتعاب التدقيق عبء مالي تتوقع أن تحصل مقابله على منفعة تبرر تحمله وفقا لمبدأ التكلفة والعائد (حلس، 2003). ويتم تحديد أتعاب التدقيق بالاستناد إلى عقد بين المدقق والشركة الخاضعة لعملية التدقيق، وذلك بناءً على الوقت الذى يمضيه المدقق في تدقيق أعمال الشركة وأي خدمات أخرى من قبل المدقق، بالإضافة إلى عدد فريق التدقيق اللازم لإتمام عملية التدقيق. (El-Gammal, 2012; Krishnan & Zhang 2014) وتتأثر أتعاب التدقيق بمدى تعقّد الأعمال وطبيعة عمل الشركة الخاضعة للتدقيق، ونشاطها، ودرجة تعقد عملياتها، وبناء على ذلك يتطلب من المدقق توسيع نطاق عملية التدقيق نتيجة الصعوبات التي تواجه المدقق أثناء القيام بمهام التدقيق (Nelson & Mohamed-Rusdi 2015) .

تعتبر عمليات الاندماج والاستحواذ بين الشركات عملية مهمة، وديناميكية بالنسبة لمدققي الحسابات، وبشكل عام بعد

1 مدير مالية، مكتب السيد عبد الهادي المجالي. bassambouqaleh@yahoo.com
2 قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين. naser1966@yahoo.com

© 2019 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

أن تتم إجراءات عملية الاندماج والاستحواذ وتشرف على الانتهاء بين الشركة الدامجة، وبين الشركة المدموجة، وبعد أن تصبح الشركتان شركة واحدة، فإن واحداً من المدققين الاثنين اللذين كانا يدققان حسابات تلك الشركتين سوف يخسر عملية التدقيق التي كان يقوم بها، وفي أغلب الأحيان يكون مدقق الشركة التى اندمجت هو الذي خسر عمله (Anderson et al., 1993)، ونتيجة لهذا التغيير، سوف تكون علاقة مدقق الحسابات مع الشركات التي اندمجت غير مستقرة، وفي هذه الحالة تقل أو تزيد الرغبة لدى الشركة في تغيير المدقق بشكل غير طوعي، وبالتالي تكون الفرصة المتاحة، أما إرضاء الشركة، أو التنافس مع مدقق جديد، وفي ظل المنافسة السعرية تظهر مكاتب تدقيق منافسة لها اهتمام التعاقد مع الشركات التي اندمجت، حيث تقدم هذه المكاتب أتعاب تدقيق أقل من تلك المكاتب التي أشرفت على عمليات الاندماج والاستحواذ، وبالتالي سيقوم المدقق الذي أشرف على عمليات الاندماج والاستحواذ بالتأثير على رأيه وإصدار رأي نظيف، حيث شهدت الفترة (2008) المزيد من الشركات التى تم اندماجها وما حدث في الأزمات والفضائح المالية التي أحدقت بموثوقية القوائم المالية المنشورة، ومصداقية معديها، (Becker et al., 2008). وقد اشارت دراسة كل من (Krishnan, 1994 & Chan et al., 2006)، إلا أن تغيير المدقق قد يكون له انعكاسات مهمة على مستوى المنافسة في سوق التدقيق، وينبغي اعتبار عملية الدمج بمثابة تغيير مهم في سوق التدقيق، كما بين مخاوفه بشأن جودة التدقيق وعلاقة الشركة مع المدقق غير المستقرة. وبينت دراسة (Simunic,1980) وجود علاقة إيجابية بين أتعاب التدقيق وعدد الشركات التابعة، فكلما ازداد تعقد عملية التدقيق ازدادت معها أتعاب التدقيق .

أما على المستوى المحلي في الأردن، وفي حدود علم الباحثين، فلا يوجد دراسة تناولت أثر الاندماج والاستحواذ على أتعاب التدقيق ورأي المدقق، لكن هنالك دراسات ركزت على العوامل المحددة لأتعاب التدقيق. فقد أشارت دراسة (الدوري، 1993) إلى أن زيادة حجم الشركة يزيد من أتعاب التدقيق، في حين بينت دراسة (جهماني، 1999) وجود ارتباط إيجابي لكل من نسبة المدينين لإجمالي الأصول، وصافي الربح أو الخسارة على أتعاب التدقيق. وبينت أن أتعاب التدقيق تتأثر بمخاطر التدقيق وتعقد عملياته. وأظهرت دراسة (أبو نصار،1999) أن أتعاب التدقيق في الأردن تعتبر متدنية، في حين تعتبر الشركات المساهمة العامة الأردنية أتعاب التدقيق مناسبة في ظل المنافسة الحادة في الأسواق الأردنية، وأنه من الصعب رفع هذه الأتعاب، وعليه؛ تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر عمليات الاندماج والاستحواذ التي حدثت على الشركات المساهمة العامة الأردنية على أتعاب التدقيق ورأي المدقق.

مشكلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة بحث وتحليل علاقة عمليات الاندماج والاستحواذ التي حدثت بين الشركات المساهمة العامة الأردنية على أتعاب التدقيق ورأي المدقق، والتي سوف توثر على ديناميكية العلاقة بين المدققين وعملائهم، علية فإن المشكلة التي سوف تحدث بعد الانتهاء من عملية الاندماج والاستحواذ، هي أن إحدى الشركتين سوف تستغني عن مدقق الحسابات، وبالتالي يفقد المدقق أحد عملائه، لهذا يجب التعرف على أثر عملية الاندماج والاستحواذ التي حدثت بين الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، وبيان كيف أن عمليات الاندماج والاستحواذ سوف تؤثر على أتعاب التدقيق، وعلى سلوك المدقق لإصدار رأي نظيف، بسبب المنافسة السعرية وكيف سيكون موقف مكاتب التدقيق الأخرى التي لم تشارك في عملية الاندماج، والاستحواذ في تقديم عروض أسعار أتعاب أقل بعد عملية الاندماج والاستحواذ التي حدثت. وبعد أن تتم عملية الاندماج والاستحواذ بين العملاء، سيكون العرض من مكاتب التدقيق مختلفا؛ لان أحد مكاتب التدقيق التى شاركت في عمليات الاندماج والاستحواذ سوف يخرج من المنافسة على تدقيق الشركة، وفي الفترة القادمة فإن المدقق الذي خرج من عمليات التدقيق السابقة سوف يقوم بتخفيض رسوم أتعاب التدقيق للتنافس على عملاء جدد لتعويض الخسارة السابقة، كما أن المدقق الذي تم استبعاده من عمليات التدقيق بعد فترة الاندماج والاستحواذ سيكون لدية قدرة أكبر، وفترة أكبر، وخبرة في مجال عمليات الاندماج والاستحواذ مما يؤدي إلى التنافس

غير المهني، وينعكس على تخفيض رسوم أتعاب التدقيق بشكل عام (Gaver et al.,1995) (Copley et al., 1995).

وعليه، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

1- هل توثر عمليات الاندماج والاستحواذ على مدققي الحسابات لإصدار رأي نظيف في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي قبل وبعد عملية الاندماج ؟

2- ما مدى تأثير العلاقة بين عمليات الاندماج والاستحواذ على أتعاب التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي قبل وبعد عملية الاندماج ؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر عمليات الاندماج والاستحواذ في الشركات الأردنية المساهمة العامة الأردنية، وتحليل ذلك الأثر على أتعاب التدقيق، ورأي المدقق للشركة قبل وبعد الاندماج.

حيث تهدف هذه الدراسة لما يلي:-

1-. تحديد أثر الاندماج والاستحواذ على رأي المدقق للشركات المساهمة العامة الأردنية قبل وبعد عمليات الاندماج.

2- تحديد أثر الاندماج والاستحواذ على أتعاب التدقيق للشركات المساهمة العامة الأردنية قبل وبعد عمليات الاندماج.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة إلى التعرف على أثر عملية الاندماج والاستحواذ التي حدثت بين الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، وبيان كيف أن عمليات الاندماج والاستحواذ سوف تؤثر على أتعاب التدقيق، وعلى سلوك المدقق لإصدار رأي نظيف، بسبب المنافسة السعرية وكيف سيكون موقف مكاتب التدقيق الأخرى التي لم تشارك في عملية الاندماج، والاستحواذ في تقديم عروض أسعار أتعاب أقل بعد عملية الاندماج والاستحواذ التي حدثت. لأن أحد مكاتب التدقيق التى شاركت في عمليات الاندماج والاستحواذ سوف يخرج من المنافسة على تدقيق الشركة، وفي الفترة القادمة فإن المدقق الذي خرج من عمليات التدقيق السابقة سوف يقوم بتخفيض رسوم أتعاب التدقيق للتنافس على عملاء جدد لتعويض الخسارة السابقة، كما أن المدقق الذي تم استبعاده من عمليات التدقيق بعد فترة الاندماج والاستحواذ سيكون لدية قدرة أكبر، وفترة أكبر، وخبرة في مجال عمليات الاندماج والاستحواذ، وبالتالي ستنعكس على كل من أتعاب التدقيق ورأي المدقق، مما يؤثر على درجة ثقة المستثمرين بالقوائم المالية باعتبارهم معنيون بالحصول على تأكيد مناسب حول خلو هذه القوائم من أي زيف، أو تلاعبات وتحريفات تؤثر سلبا على قراراتهم الاستثمارية، الأمر الذي يعزز ثقتهم بأداء إدارة الشركات وتحسين كفاءة السوق المالي.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعملية الاندماج على رأي المدقق.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعملية الاندماج على أتعاب التدقيق.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعملية الاندماج في ظل وجود المتغيرات الضابطة.

محددات الدراسة:

يمكن تلخيص محددات الدراسة التي واجهت الباحثين بما يلي :

1- يعتبر حجم العينة أبرز محددات الدراسة حيث اقتصرت عينة الدراسة على ثلاث شركات متمثلة في (24) مشاهدة، الأمر الذي يجعل من نتائج الدراسة غير قابلة للتعميم إلا على طبيعة الشركات المشابهة.

2- إن عملية الإفصاح عن عملية أتعاب التدقيق بالتقارير المالية وحسب معايير التدقيق أصبحت إلزامية في عام 2005. وهذا انعكس على حصر عينة الدراسة بعد هذا العام لدراسة متغيرات الدراسة بشكل دقيق.

3- عدم توفر التقارير المالية الفعلية للكثير من الشركات

المساهمة العامة الأردنية المدموجة قبل الاندماج مما انعكس على صغر حجم العينة.

الإطار النظري:

المدققون–عمليات الاندماج والاستحواذ– أتعاب التدقيق

يتم الاندماج بين الشركات بإحدى الطرق التالية: وهي إما ما يعرف بالاندماج القانوني، كأن تندمج الشركة (أ) مع الشركة (ب) وتنتهي هنا الشخصية المعنوية للشركة المندمجة الأولى، بينما تستمر للشركة المندمجة الثانية، وذلك مقابل استبدال جميع أسهم الشركة المندمجة بأسهم الشركة الدامجة، وتصبح الشركة المندمجة وحدة أو قسما ضمن الشركة الدامجة، أو ما يعرف بالتوحيد القانوني الذي يسمى أحياناً بإعادة التنظيم، ويتم فيه اندماج شركتين معاً ونشوء شركة جديدة عنهما، أو قد يكون الاندماج عن طريق شراء أسهم الشركة المندمجة كاملة أو نسبة أكثر من٥٠ % وتكوين ما يسمى بالشركة القابضة والشركة التابعة، وهذا ما يسمى بعملية السيطرة، وهذه تحكمها دوافع مختلفة منها التوسع، أو ضمان استمرار تدفق بعض المواد الأولية من الشركة التابعة على الشركة القابضة.

إن البحوث المتعلقة في دراسة العلاقة بين المدقق وأنشطة عمليات الاندماج والاستحواذ محدودة إلى حد ما، ومن الممكن أن يكون دور المدققين في عمليات الاندماج والاستحواذ أقل أهمية بالمقارنة مع أنشطة البنوك الاستثمارية (Dhaliwal et al.,2013)، ومع ذلك فإن البحوث السابقة تركز على كيفية قيام المدققين في القيام بعمليات الاندماج والاستحواذ (Niemi et al.,2013) (Dhaliwal et al.,2013) (Louis et al.,2005)، وبشكل عام فإن بعض هذه البحوث تكون مقارنة نتائج الدمج مختلفة بين المدققين، على سبيل المثال، مكاتب التدقيق الأربعة الكبار وغيرها من مكاتب التدقيق (Niemi et al.,2013)، وقد بينت دراسة (Louis et.,2005) على أن الأسهم في السوق المالي تتأثر بشكل إيجابي مع المستثمرين وبين المدققين صغيري الحجم، وربما يعود ذلك الا ان مكاتب التدقيق الصغيرة يمكن ان تقدم المزيد من المشاركة أو تقديم الخدمات الاخرى. لهذا ان الاندماج يؤثر على رسوم أتعاب التدقيق، وقد اظهرت الاداب ان رسوم أتعاب التدقيق تختلف حسب أحتياجات الشركات، ونوع الصناعة التي تعمل بها الشركة، وان الشركة على استعداد ان تدفع رسوم اخرى للمدقق عن عمليات التدقيق، وهي التي يقوم بها مدققين اخرين (Hay et al., 2006) (Francis e al., 2005) (Simunic., 1980)، ويؤيّد كل من (Abu Bakar, el at., 2005) في دراستهم إعتبار أتعاب عملية التدقيق من التهديدات التي تؤثر سلباً على الإستقلال المهني للمدقق الخارجي في ظل تعدد أشكال أتعاب عملية التدقيق وشدة المنافسة في سوق المهنة. وقد عرف (Aronmwan and Okafor 2015) أتعاب التدقيق بالمبالغ التي يتقاضاها المدقق نظير القيام بمهام التدقيق، حيث تشمل على المبالغ التي يتقاضاها المدقق عن اي نشاط قام بة في سبيل إعطاء رأيه عن حقيقة وعدالة البيانات المالية للشركة الخاضعة لعملية التدقيق. عليه فإنه يمكن تحديد أتعاب التدقيق بالاستناد إلى عقد بين المدقق والشركة محل التدقيق، وذلك بناء على الوقت الذي يمضيه المدقق في عملية التدقيق المطلوبة من قبل المدقق، بالإضافة إلى عدد فريق التدقيق الذي يلزم لاتمام العملية (EI-Gammal, 2012 Krishnan & Zhang, 2014).

التغيير الإلزامي في ظل قانون. Sarbanes Oxley

وهناك دراسات مختلفة تناولت دراسة المسائل المتعلقة بتغيير المدقق، وكيف يتفاعل سوق الأسهم عند تغيير المدقق، وكيف تكون ردود بعض المدققين في ظل هذه البدائل، فعلى سبيل المثال، تكون الشركات اكثر ميول إلى تغير المدقق عند حصولها على رأي متحفظ من المدقق، وفي عدم قدراتها على الاستمرار (Krishnan., 1994). لقد تم إصدار قانون (Sarbanes Oxley) لحماية المستثمرين الذي يصفه المحللون بأنه من أهم وأشمل التشريعات الأمريكية، وجاء به العديد من المتطلبات التي تهدف إلى تعزيز مستوى الاستقلال المهني للمدقق الخارجي، من خلال تحفيزه للبحث عن أدلة تدعم النتائج التي تفضلها إدارة الشركة محل التدقيق، أو معالجة المعلومات بما يحقق النتائج المطلوبة (Hatfield, el at., 2007; Barbadillo, et at., 2009). كما جاء في البند قم 203 لقانون Sarbanes Oxley بضرورة تغيير المدقق الخارجي الذي يقوم بعملية التدقيق لإحدى الشركات محل التدقيق، وذلك بعد مرور خمس سنوات، كما جاء في البند رقم 207 لنفس القانون على ضرورة تغيير الشركة لمكتب التدقيق الخارجي بعد مرور سبع سنوات من تاريخ بداية تقديم خدمة التدقيق الخارجي لنفس

الشركة محل التدقيق، كما تضمن ضرورة تغيير المديرين الذين يلعبون دورا هاما في عملية التدقيق كل خمسة سنوات، ومنع مكاتب التدقيق من تقديم خدمات استشارية لا تتعلق بمهنة التدقيق(Nashwa, 2004).

وهناك إجماع بأن قيام ادارة الشركة بدور أساسي وهام في عملية اختيار وتغيير المدقق الخارجي يشكل خطورة على استقلاليتة، رغم من ان قرار التغيير يتم من قبل الهيئة العامة للمساهمين (باسودان وأخرون، 2004). من هنا يمكن تعريف تغيير المدقق، بأنه الحاله التي يتم استبدال مدقق الحسابات الحالي بمدقق اخر، ويكون هذا التغيير من خلال الهيئة العامة للمساهمين لقرار عزل المدقق او تعيين مدقق اخر، وذلك بسبب الخلاف بين الشركة والمدقق، أو بسبب وجود نصوص وتشريعات تلزم عملية التغيير كل فترة زمنية، او يقوم المدقق نفسه بتقديم استقالته، أو بسبب حالات الوفاه والعجز القانوني (George2004) ,.

أنواع التقارير التى تصدر من قبل المدقق:

نال موصوع تقرير المدقق اهتمام العديد من الأطراف التي تسعى إلى تأكيد مصداقية، وعدالة التقارير المالية التى يعتمد عليها عند أتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ويمثل تقرير المدقق الذروه في عملية التدقيق، ولا تتم عملية تجميع أدله الاثبات الا بغرض التعبير عن رأي المدقق، وهذا الرأي هو هدف التدقيق المهيمن او الحاسم، ولا يمكن التعبير عن الرأي الا بعد ان يكون المدقق قد قدر مخاطر عملية التدقيق، وأكمل جميع اختبارات التدقيق (حماد، 2004، ص: 95-96).

وقد بين (Arens, et at., 2006) و(مشتهى 2008)، أن اصدار المدقق لتقرير نظيف قياسي مرتبط في الشروط التالية: تضمين كامل القوائم المالية بعملية التدقيق، أن يتم الوفاء بمعايير التدقيق والتاهيل العلمي والعملي والاستقلالية، وبذل العناية المهنية لجميع مراحل عملية التدقيق، جمع الأدلة الكافية والوفاء بمعايير العمل الميداني الثلاثة والالتزام بها، عرض القوائم المالية بما يتوافق مع تطبيق المعايير المحاسبية، وان يكون هنالك قدر من الافصاح في الملاحظات المرفقة، وباقي جوانب القوائم المالية، عدم وجود أية ظروف تستدعي اضافة فقرة تفسيرية او تعديل بلغة التقرير.

عندما تتوافق هذه الشروط يتم اصدار التقرير المعياري من قبل المدقق، وفي حال وجود اي شرط من الشروط الثلاثة التى تتطلب الخروج عن الرأي النظيف، يجب اصدار تقارير اخرى وهناك ثلاثة انواع من التقارير يمكن أن تصدر عن رأي المدقق.

الرأي المتحفظ :أن يتم ابداء الراي المتحفظ عند عدم تمكن المدقق من ابداء رأي نظيف، ولا يوجد أي تأثير او اختلاف مع الادارة، او تقييد نطاق عمله شاملا وجوهريا، يتطلب ابداء رأي سلبي او عدم ابداء رأي، ويجب أن يتم الرأي المتحفظ على شكل استثناء لأمر ما، ويتم اصدار مثل هذه النوع عندما لا يستطيع المدقق من جمع كافة الادلة بما يتفق مع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها.

الرأي السلبي: يستخدم عندما يعتقد المدقق أن القوائم المالية تتسم بالتحريف او التضليل وانها لا تعبر بعدالة القوائم المالية، ويكون أثر الخلاف جوهريا وشاملا، ونادرا ما يتم اصدار مثل هذه التقرير.

الامتناع عن ابداء الرأي: يتم اصدار هذه النوع في حال عدم مقدرة المدقق على الاقتناع بصدق القوائم المالية، ويكون نطاق التدقيق جوهريا وشاملا، ويتميز هذه التقرير عن التقرير السلبى في أن تقرير الامتناع عن الرأي يتم استخدامة عندما لا تتوافر للمدقق المعرفة الكافية، ويتم استخدام الرأي السلبي عندما لا تتوافر للمدقق معرفة بعدم عدالة القوائم المالية، ويقوم المدقق باستخدام مثل هذين التقريرين في الحالات التى تتسم بالهمية النسبية الشديدة.

الدراسات السابقة :

اطلع الباحثان على مجموعة من الدراسات ذات العلاقة بالموضوع، منها دراسات عالميه واخرى محلية، على المستوى المحلي في الأردن وفي حدود علم الباحثين، فلا يوجد دراسة تناولت العلاقة بين الاندماج والاستحواذ واتعاب الدقيق، لكن هناك دراسات ركزت على العوامل المحددة لاتعاب التدقيق بشكل عام، ومن اهم هذه الدراسات:

قام (Simunic,1980)، بدراسات محددات أتعاب التدقيق

على عينة مكونة من 373 شركة في الولايات المتحدة الامريكية لعام (1977)، وقد بينت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين أتعاب التدقيق وحجم الشركة، كما اظهرت أن أتعاب التدقيق تتأثر بعلاقة إيجابية مع مدى تعقد عملية التدقيق، وان أتعاب التدقيق تتأثر بعلاقة إيجابية مع مخاطر عملية التدقيق، وعدم وجود أثر بين أتعاب التدقيق مع الأتعاب التى تتقاضاها مكاتب الدقيق الاخرى.

وبينت دراسة (Chan et al.,1993)، إلى تقديم أدلة تتعلق بمحددات أتعاب التدقيق، على عينة من كبرى الشركات المدرجة في بريطانيا لعام (1986)، وقد اظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لحجم اصول الشركة وعدد فروعها في أتعاب التدقيق.

اما دراسة (الدوري، 1993)، فقد بينت العوامل المؤثرة على أتعاب التدقيق على عينة مكونة من (21) شركة صناعية عن الفترة(1986– 1990). وقد دلت نتائج الدراسة على وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة وأتعاب التدقيق، كما اظهرت على وجود أثر عكسي بين أجمالي المدينين، ونسبة المخزون والمدينين لأجمالي الاصول، وصافي الربح او الخسارة، والتغير في أرباح الشركة، والمخاطر الاستثمارية على أتعاب التدقيق.

كما قام (جهماني، 1999)، بدراسة بينت العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب التدقيق لشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي لعام (1995)، وتكونت عينة الدراسة من (31) شركة لديها أتعاب التدقيق في تقاريرها المالية المنشورة، وقد بينت الدراسة وجود ارتباط إيجابي هام لكل من نسبة المدينين لاجمالي الاصول، وعدد فروع الشركة، وصافي الربح أو الخسارة على أتعاب التدقيق، كما بينت الدراسة عدم وجود أثر هام لكل من اجمالي الاصول، واجمالي المدينين على أتعاب التدقيق.

كما قامت دراسة (ابو نصار، 1999)، بدراسة العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب التدقيق من وجهة نظر كل من المدققين والشركات، ومدى الاختلاف فيما بينهم للعوامل المؤثرة في تحديد أتعاب التدقيق على عينة مكونه (62) مدققا خارجيا و(95) شركة مساهمة عامه اردنية، وقد اظهرت نتائج الدراسة أن أتعاب التدقيق تتأثر بالوقت المقدر لانجاز عملية التدقيق، وحجم مكتب التدقيق وشهرته وعلاقته مع شركات تدقيق عالميه، كما اظهرت وجود اختلاف جوهري بين آراء المدققين والشركات، في تحديد أهمية العوامل المؤثرة التي تؤثر على أتعاب التدقيق.

كما سعت دراسة (Joshi & AI-Bastaki 2000)، إلى الوقوف على محددات أتعاب التدقيق، على عينة مكونة من (38) شركة مدرجة في سوق البحرين للاوراق المالية، وقد بينت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي قوي لحجم الشركة ممثل بحجم الأصول على أتعاب التدقيق، كما اظهرت أن أتعاب التدقيق تتأثر إيجابيا بدرجة تعقد العمليات في الشركة، وبينت وجود أثر إيجابي لكل من ربحية الشركة، ومستوى المخاطر على أتعاب التدقيق، كما اظهرت أن توقيت عملية التدقيق لا توثر على أتعاب التدقيق.

كما قام كل من (Geiger & Raghunandan 2002)، بدراسة العلاقة بين نوع رأي المدقق الذي يصدر قبل الافلاس مباشرة، وطول فترة التدقيق، وقد قام الباحث بأستخدام عينة من الشركات الأمريكية التي دخلت الافلاس عن الفترة من (1996–1998)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين طول فترة التدقيق وفشل تقارير المدقق.

وفي دراسة قام بها (المخادمة، 2006)، هدفت إلى معرفة المشكلات التي تواجه المدقق في الأردن، والمتعلقة باستجابات المدقق لرغبات العملاء وبخاصة تقديم الخدمات المحاسبية، وبين وجود أثر لكل من المنافسة واخلاقيات المهنة على انصياع المدقق لرغبات العملاء، وقد أظهرت الدراسة إلى وجود أثر واضح للمنافسة في انسياق المدقق وراء رغبات العملاء.

وبينت دراسة (سويدان، 2008)، التعرف على العوامل المحدده لأتعاب التدقيق، ومعرفة أثر العديد من العوامل (حجم الشركة، درجة تعقيد عملياتها، مخاطر عملية التدقيق، نوع القطاع المنتمي للشركة وحجم مكتب التدقيق) على أتعاب التدقيق، وتكونت عينة الدراسة من (107) شركة من الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان على المستوى القطاعي (البنوك وتامين وخدمات والصناعة) عن الفترة (2003)، وكان من أهم نتائج الدراسة، ان حجم الشركة يعتبر من أهم العوامل المحددة لأتعاب التدقيق، بغض النظر عن القطاع المنتمي للصناعة، كما أظهرت الدراسه ان تقاضي مكاتب

التدقيق الكبيرة أتعاب أعلى من تلك التي تتقاضاها مكاتب التدقيق الصغيرة، كما اظهرت تأثر أتعاب التدقيق إيجابيا بعدد فروع الشركة الداخلية والخارجية.

كما هدفت دراسة (Elgammal, 2012)، إلى معرفة رأي المدققين الخارجيين ممثل في كل من المحاسبين، والمحللين الماليين، والمدققين الداخليين بالعوامل التي تحدد أتعاب التدقيق، وقد قام الباحث بتوزع 80 استبانه تتضمن جميع العوامل والمتغيرات مثل (حجم الشركة ودرجة تعقيدها، ودرجة الخطورة فيها وسمعتها وأرباحها)، وقد أظهرت الدراسة ان أهم عامل يؤثر على قيمة أتعاب التدقيق، هو شركات التدقيق الاربعة الكبار، وأقل عامل هو حجم شركة التدقيق من خلال عدد موظفيها.

وبينت دراسة (Naser & Hassan, 2013)، العوامل التى توثرة على أتعاب التدقيق للشركات الغير المالية المدرجة في سوق ابو ظبي للاوراق المالية عن الفترة (2011) وقد بينت نتائج الدراسة وجود علاقة بين حجم الشركة، ودرجة تعقيد عمليات الشركة، وتقرير المدقق، على أتعاب التدقيق،كما بينت وجود علاقة عكسية بين نوع الصناعة، ولجنة التدقيق، والاستقلالية، على أتعاب التدقيق، وعدم وجود تاثير بين ربحية الشركة، والمخاطر على أتعاب التدقيق .

كما بينت دراسة (Carcello & Li, 2013)، كيف تتغير تصرفات المدققين من خلال أصدار رأي نظيف بعد عملية الاندماج والاستحواذ، وكيف أن هناك ميلا في تغيير المدقق رأيه إلى اصدار رأي نظيف والتغير في سلوك المدققين.

وقامت دراسة (Bortolon et al., 2013)، بدراسة العلاقة بين الحاكمية المؤسسية، وتكاليف الخدمات التدقيقية من جهة، وبين الحاكمية المؤسسية، وتكاليف الخدمات غير التدقيقية من جهة اخرى، وتكونت عينة الدراسة من (131) شركة مدرجة السوق المالي في البرازيل للعام (2009). وقد اظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية بين الحاكمية المؤسسية، وتكاليف الخدمات التدقيقة. كما اظهرت وجود علاقة عكسية بين الحاكمية المؤسسية وتكاليف الخدمات غير التدقيقية.

وفي دراسة قام بها (Golubov et al., 2013)، بينت فيها ان الشركات التي تقوم بالاندماج ستدفع رسوم أتعاب اكثر بسبب المهام المعقدة والجهد المبذول. كما بينت دراسة (Chen et al, 2010 and Firth et al, 2012) كيف ان المدققين الذين شاركو في عملية الاندماج، والمدققين الذين لم يشاركو سيقومون بتخفيض رسوم أتعاب التدقيق، حيث يظهر هذا الأثر في الشركات كبيرة الحجم، وبينت الدراسة كيف ان المدقق اكثر عرضه لاصدار رأي نظيف بعد ان تكتمل عملية الاندماج.

كما قام (Guo, 2014)، بدراسة أثر عمليات الاندماج والاستحواذ على تسعير أتعاب التدقيق ورأي المدقق، وكانت فترة الدراسة على عينة مكونه من الشركات التي قامت بالاندماج في بورصة لندن للعام (2008). وقد اظهرت نتائج الدراسة، أن 48 شركة قامت بالاندماج، منهم 9 شركات فقط من قامت بتغير المدقق الذي قام بعملية الاندماج والاستحواذ، (120) شركة مستحوذ عليها من اصل (140) شركة قامت بدفع رسوم أتعاب تدقيق اقل في العام المقبل، مما يعني عندما يكون هناك المزيد من الانشطة والاستحواذ بين الشركات، ستقوم هذه الشركات بدفع رسوم اتعاب اقل في العام المقبل، وهذه النتيجة سيكون لها تاثير سلبي على سوق التدقيق، كما بينت الدراسة أن المدقق اكثر عرضة لاصدار رأي نظيف للشركات الاكثر نشاط في عمليات الاندماج والاستحواذ، واظهرت أن الشركات كبيرة الحجم، والتي يكون لديها ارتفاع في الربح وارتفاع في السيولة، تكون اقل احتمال للحصول على رأي نظيف من الشركات الاخرى، كما بينت الدراسة عدم وجود تاثير لتغيير المدقق على رأيه.

وفي دراسة قام بها (Netti, 2014)، هدفت إلى معرفة العوامل المؤثرة في تغيير المدقق للشركات المدرجة في سوق اندونيسيا، واشتملت العينة على (80) شركة، قسمت إلى (40) شركة أجرت عملية تغيير المدقق، (40) لم تقوم بتغيير المدقق، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين تغيير المدقق وبين حجم مكتب التدقيق، وحجم الشركة محل التدقيق، كما أظهرت إلى وجود علاقة طردية بين تغيير المدقق وبين الادارة، ولا يوجد علاقة بين تغيير المدقق وبين ابداء المدقق لرأي متحفظ ونمو الشركة وتعرض الشركة للتعثر المالي.

وقامت دراسة (Stanisic et al., 2014)، بدراسة العلاقة بين تغيير المدقق وأصدار المدقق لرأي متحفظ، واشتملت الدراسة على عينة عشوائية مكونه من (800) شركة صناعية في

صربيا، وقد تم الحصول على البيانات المالية من التقارير المالية المدققه للفترة من (2006 –2010)، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تحصل على رأي غير متحفظ في سنة معينة، وبعد ذلك تقوم بتغيير المدقق، تكون أقل عرضه للحصول على رأي غير متحفظ في الفترة التي تليها، مقارنة مع الشركات التي لا تقوم بتغيير المدقق.

وفي دراسة حديثه قام بها (Gerakos & Syverson 2015)، هدفت إلى بيان أهمية الميزة التنافسية في سوق التدقيق، ودورها في شفافية سوق راس المال، تكونت الدراسة من مكاتب التدقيق الاربعة الكبار التي تقدم تدقيق عالي الجودة، وقد تم أخذ عاملين هما: أتعاب التدقيق، وفترة الأحتفاظ بالعميل كمؤثرين على الطلب على خدمات التدقيق، وقد بينت الدراسة أن أتعاب التدقيق تزداد بين1.8% 0.75 %– بليون سنويا لفترة ارتباط الزامية، وتتراوح بين –0.58%-0.4– بليون سنويا عند خروج مكاتب التدقيق الاربعة الكبار من سوق التدقيق، كما اظهرت وجود خسائر في الطلب على خدمات التدقيق تقدر ب2.7 بليون دولار، اذا كانت فترة الارتباط اكثر من عشر سنوات،4.7– 5 بليون دولار، اذا كانت فترة الارتباط أقل من خمسة سنوات.

كما بيت دراسة (Haislip et al.,2015)، بعنوان هل ينبغي ان يشعر المدققون بالقلق ازاء ارضاء العميل، وتعبرهذه الدراسة عن مخاوفهم للحوافز المتضاربة التي يواجهها المدقق، وما اذا كانت هذه الحوافز تتعارض مع استقلالية المدقق والشك المهني، وقد أظهرت الدراسة إلى ان المدققون يواجهون احتمال اكبر لخسارة الشركة عندما تسوء العلاقة بينهم، كما تشير إلى تحيز المدقق سواء كان طوعي او غير طوعي إلى ارضاء الشركة، وهو مصدر قلق حقيقي من حيث استقلالية المدقق، ومع ذلك، وجدت الدراسة ان بعض المدققين يختارون التصرف بشكل مستقل في مواجهة الضغوط المحتملة، وبينت الدراسه عندما يقوم المدقق بتصرف مخيب للامال أو بطريقه استيائية للشركة، من المتوقع ان يخسر المدقق عمله، وهذا التاثير لا يقتصر على الشركات المتعثرة ماليا او الشركات التي لديها مشاكل في الافصاح.

وبينت دراسة (Kikhia, 2015)، العوامل المؤثرة على أتعاب التدقيق على الشركات الغير المالية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية. تكونت عينة الدراسة من (117) شركة لتغطي الفترة من عام 2010–2012. واظهرت النتائج على وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة وربحية الشركة والارتباط مع مكاتب عالمية على أتعاب التدقيق، كما بينت وجود علاقة سلبية بين المخاطر المالية وأتعاب التدقيق، وعدم وجود علاقة بين طول فترة الارتباط مع المدقق على أتعاب التدقيق.

وهدفت دراسة (Castro et al., 2015)، إلى دراسة محددات أتعاب التدقيق في البرازيل للعام 2012، وقد كانت نتائج الدراسة، وجود علاقة إيجابية بين درجة تعقيد عمليات الشركة، والارتباط مع مكاتب التدقيق العالمية، على أتعاب التدقيق.

وبينت دراسة (UlHaq, 2015)، العلاقة بين محددات أتعاب التدقيق على أتعاب التدقيق، وتكونت عينة الدراسة من (150) شركة في الباكستان عن الفترة (2007–2011). وكان حجم الشركة من أهم المتغيرات في تحديد أتعاب التدقيق، اظهرت نتائج الدراسة على وجود علاقة إيجابية كبيرة بين درجة تعقيد عمليات الشركة على أتعاب التدقيق، وهذه يدل على تجاهل المدققين لمخاطر أعمال الشركة أثناء التفاوض على أتعاب التدقيق، كما بينت على وجود علاقة إيجابية بين الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية على أتعاب التدقيق.

كما هدفت دراسة(Kimeli, 2016)، بدراسة محددات أتعاب التدقيق في كينيا، حيث تكونت عينة الدراسة من 41 شركة لتغطي الفترة من 2008–2014، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين كل من خبرة المدقق، وسمعة المدقق، وارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية، وحجم الشركة، ودرجة تعقيد عملياتها، وطول فترة الارتباط مع المدقق، على أتعاب التدقيق، كما بينت النتائج إلى وجود علاقة سلبية بين حجم مكتب التدقيق على أتعاب التدقيق، ولم يتم العثور على علاقة بين الربحية، ومخاطر اعمال الشركة على أتعاب التدقيق.

كما هدفت دراسة (بقيله، 2017)، إلى اختبار أثر جودة التدقيق (أتعاب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية، التخصص في الصناعة، تقديم خدمات اخرى ورأي المدقق) على تكلفة حقوق الملكية للشركات المساهمة العامة الأردنية الخدمية والصناعية المدرجة في بورصة عمان، للفترة من (2010–2015)، وتوصلت الدراسة

إلى وجود أثر إيجابي لجودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية للقطاعين الخدمي والصناعي معاً، كما توصلت إلى وجود أثر إيجابي لجودة التدقيق باختلاف كل من حجم الشركة، وربحية الشركة،في تخفيض تكلفة حقوق الملكية للقطاعين الخدمي والصناعي معاً، كما اشارت النتائج إلى ان جودة التدقيق قد ساهمت في تخفيض تكلفة حقوق الملكية، باختلاف كل من حجم الشركة وربحية الشركة للقطاعين الخدمي والصناعي كلاً على حدى.

ما يميز هذه الدراسة:

يتضح من الدراسات السابقة عدم وجود اي دراسة، على المستوى المحلي في الأردن، وعلى مستوى الدول الناشئة على حد علم الباحثين، تناولت أثر عمليات الاندماج والاستحواذ على أتعاب التدقيق ورأي المدقق، حيث كانت تقتصر الدراسات السابقة في الأردن، على العوامل المؤثرة في أتعاب التدقيق دون أخذ أثر عمليات الاندماج والاستحواذ في أتعاب التدقيق وراي المدقق، وبالتالي ستسهم هذه الدراسة في ملء الفجوة في هذا المجال، وتضيف نتيجة بحثية جديدة في بيئة الاعمال الأردنية. كما ستساعد هذه الدراسة صناع القرار من سن انظمة وقوانين خاصة بأتعاب التدقيق تتناسب مع الوقت والجهد المبذول من قبل المدقق، وتتناسب مع درجة المخاطر التى يقدمها المدقق اثناء عملية التدقيق، والذي بدورة سيساعد على توفير معلومات ذات مصداقية عند اتخاذ المستثمرين لقراراتهم.

منهجية الدراسة :

أسلوب الدراسة:

اتبع الباحثان في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال دراسة أثر اندماج الشركات المساهمة العامة الأردنية على أتعاب التدقيق ورأي المدقق.

ب- **مصادر البيانات**

تم الاعتماد على عدد من المصادر في إعداد هذه الدراسة تتمثل في:

مصادر أولية

تتمثل بالتقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية، والمنشورة على الموقع الالكتروني لكل من هيئة الأوراق المالية وسوق عمان المالي، حيث تم استخدام هذه المصادر في الجانب العملي لهذه الدراسة.

مصادر ثانوية

تتمثل في الكتب والمراجع، التي تناولت موضوع الاندماج وأنواعه، بالإضافة إلى تلك التي تناولت موضوع التحليل المالي والمحاسبي وأساليبه الحديثة، والدراسات السابقة التي بحثت في الاندماج، حيث تم استخدام هذه المصادر في الجانب النظري للدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتألف مجتمع وعينة الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، والتي خضعت لعملية الاندماج خلال الفترة منذ عام 2009 ولغاية عام 2016، ويعود السبب في اختيار فترة الدراسة (2009–2016)، إلى توفر التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية على الموقع الالكتروني لكل من هيئة الاوراق المالية، وسوق عمان المالي خلال هذه الفترة، وبلغ عدد الشركات التي خضعت لعملية الاندماج خلال فترة الدراسة (3) شركات، تتمثل بكل من (شركة الاولى للتأمين، وشركة الصناعية التجارية الزراعية (الانتاج)، وشركة (مصانع الاتحاد لانتاج التبغ والسجائر).

قياس المتغيرات

تم قياس المتغيرات التابعة والمستقلة والضابطة على النحو التالي: وفقا لدراسة (Guo, 2014)

المتغيرات التابعة

- رأي المدقق

تم قياس رأي المدقق باستخدام متغير اسمي حيث تعطى الشركة رقم (1) اذا اصدر المدقق رأياً نظيفاً ورقم (0) في حال اصدار المدقق رأياً غير ذلك.

- أتعاب التدقيق

تم قياس اتعاب التدقيق من خلال اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب التدقيق.

المتغير المستقل

- الاندماج

تم قياس الاندماج باستخدام متغير اسمي حيث تعطى الشركة رقم (0) خلال الفترة قبل عملية الاندماج ورقم (1) خلال الفترة بعد عملية الاندماج.

المتغيرات الضابطة

- حجم الشركة.

تم قياس حجم الشركة من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات.

- درجة تعقيد عملية التدقيق.

تقسم درجة التعقيد إلى نوعين، درجة تعقيد العمليات، ودرجة التعقيد في بنود القوائم المالية، حيث تم قياس درجة تعقيد العمليات من خلال عدد الشركات التابعة، وتم قياس درجة التعقيد في بنود القوائم المالية من خلال نسبة الذمم المدينة إلى اجمالي الموجودات.

- خصائص المدقق الخارجي

تم قياس خصائص المدقق الخارجي من خلال معدل دوران المدقق، حيث تم قياسه من خلال متغير اسمي، بحيث تعطى الشركات رقم (1) في حال عدم تغيير مدقق الحسابات عن السنة السابقة، ورقم (0) في حال تم تغيير مدقق حسابات الشركة عن السنة السابقة، بالاضافة إلى حجم مكتب التدقيق، حيث تم قياس حجم مكتب التدقيق من خلال متغير اسمي، حيث تعطى الشركة رقم (1) في حال ان المدقق الخارجي للشركة هو أحد شركات التدقيق الاربع الكبرى، والمتمثله بكل من (EY, Deloitte, KPMG and PWC)، وتعطى الشركة (0) في حال أن المدقق الخارجي هي شركات تدقيق اخرى غير شركات التدقيق الاربع الكبرى.

- مستوى مخاطر عملية التدقيق

تم قياس مستوى مخاطر عملية التدقيق باستخدام (4) مؤشرات، تتمثل بنسبة العائد على الاصول والذي يعد مؤشراً على الربحية، وتم قياسه من خلال نسبة صافي الربح إلى اجمالي الاصول، ومتغير الخسارة، والذي تم قياسه من خلال متغير اسمي، حيث تعطى الشركة رقم (1) في حال وجود خساره خلال السنة، وتعطى (0) في حال عدم وجود خسارة خلال السنة، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفتريه، والتي تم قياسها من خلال نسبة سعر السهم إلى القيمة الدفتريه للسهم الواحد، بالاضافة إلى نسبة الرفع المالي والتي تم قياسها من خلال نسبة اجمالي الالتزامات إلى اجمالي الموجودات.

نموذج الدراسة:

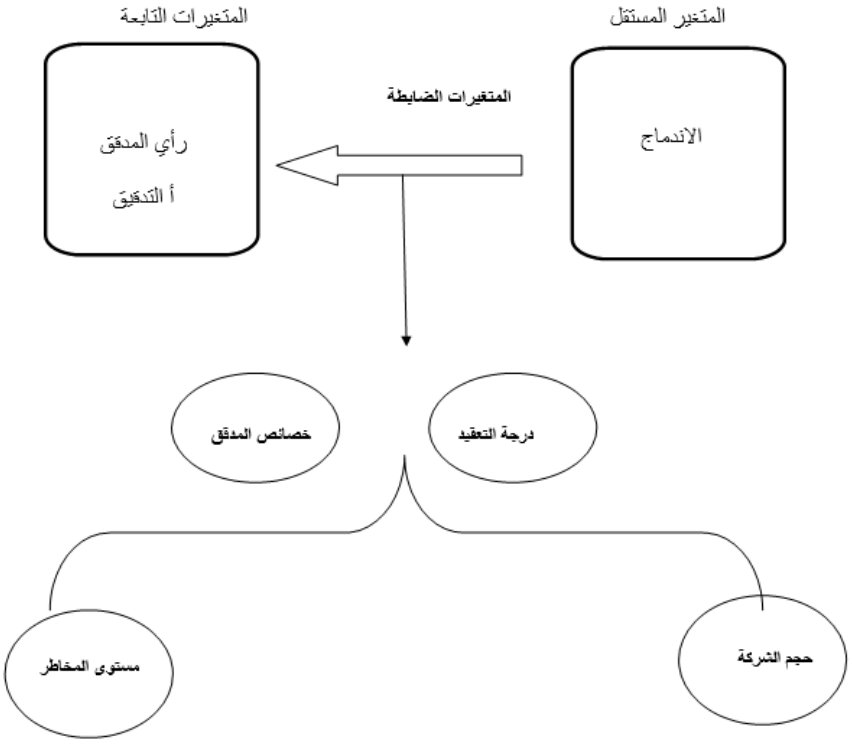

نتائج الدراسة:

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

يعرض الجدول رقم (1) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتعلقة بالشركات المساهمة العامة الأردنية التي خضعت للاندماج، والمدرجة في سوق عمان المالي للفتره (2009–2016)، والمتمثلة بكل من (شركة الاولى للتأمين، وشركة الصناعية التجارية الزراعية (الانتاج)، وشركة مصانع الاتحاد لانتاج التبغ والسجائر)، حيث يتبين من الجدول رقم (1) أن قيمة الاتعاب التي يتقاضاها المدقق مقابل تدقيقه لحسابات الشركة تراوحت من (5000) إلى (30000) بمتوسط (14175)، وتراوح اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب التدقيق من (8.52) إلى (10.31) بمتوسط (9.4624)، كما تراوحت نسبة الذمم المدينة إلى اجمالي الاصول، والتي تعد مؤشراً على درجة التعقيد في بنود القوائم المالية لدى الشركة، من (0.00) إلى (0.56602) بمتوسط (0.0981485)، هذا وقد تراوحت نسبة الرافعة المالية، والتي تعد مؤشراً على مدى اعتماد الشركة على تمويل اصولها عن طريق الالتزامات، من (11.12%) إلى (61.11%) بمتوسط (38.2300%).

كما تراوحت قيم متغير حجم الشركة من (16.26) إلى (18.40) بمتوسط (17.4743)، هذا وقد تراوح مؤشر الربحية مقاساً بنسبة العائد على الاصول من (33.-) إلى (6.99) بمتوسط (2.9837). بينما تراوحت نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، والتي تمثل الفرق بين قيمة الشركة المحاسبية الناتجة عن أصولها الفعلية، وبين القيمة السوقية للشركة التي يمثلها سعر السهم، من (0.00) إلى (2.64) بمتوسط (1.3125)، في حين تراوح عدد الشركات التابعة من (0) إلى (3) بمتوسط (1.8333).

التوزيعات التكرارية للمتغيرات الاسمية

يعرض الجدول رقم (2) التوزيعات التكرارية للمتغيرات الاسمية والمتمثلة في (دوران المدقق، رأي المدقق، حجم شركة التدقيق، الاندماج، الخسارة).

الجدول رقم (1): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير (Variable)	عدد المشاهدات (N)	ادنى قيمة (Minimum)	المتوسط (Mean)	اعلى قيمة (Maximum)	الانحراف المعياري (Std. Deviation)
أتعاب التدقيق	24	5000.00	14175.0000	30000.00	6443.41592
اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب التدقيق	24	8.52	9.4624	10.31	.45564
نسبة الرافعة المالية	24	11.12	38.2300	61.11	13.67249
نسبة الذمم المدينة إلى اجمالي الاصول	24	.00000	.0981485	.56602	.16508653
نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية	24	.00	1.3125	2.64	.71220
العائد على الاصول	24	-.33	2.9837	6.99	2.10577
حجم الشركة	24	16.26	17.4743	18.40	.57745
عدد الشركات التابعة	24	0	1.8333	3	1.20386

الجدول رقم (2) التوزيعات التكرارية للمتغيرات الأسمية

المتغير	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
دوران المدقق	تم تغيير المدقق	1	4.2%
	لم يتم تغيير المدقق	23	95.8%
	المجموع	24	100.0%
رأي المدقق	تقرير غير نظيف	6	25.0%
	تقرير نظيف	18	75.0%
	المجموع	24	100.0%
حجم شركة التدقيق	شركات التدقيق الاربع الكبرى	8	%33.3
	شركات آخرى	16	%66.7
	المجموع	24	%100.0
الاندماج	الفترة قبل الاندماج	13	%54.2
	الفترة بعد الاندماج	11	%45.8
	المجموع	24	%100.0
الخسارة	وجود خسارة	3	%12.5
	عدم وجود خسارة	21	%87.5
	المجموع	24	%100.0

يتبين من الجدول رقم (2) أن مشاهدة واحدة فقط من مجموع 24 مشاهدة، أي ما نسبته (4.2%)، تم فيها تغيير المدقق عن السنة السابقة في حين أن 23 مشاهدة من مجموع 24 مشاهدة، أي ما نسبته (95.8%) لم يتم فيها تغيير مدقق حسابات الشركة، ما يدل على انخفاض معدل دوران المدقق واحتفاظ الشركات الدامجة بمدقق الحسابات بعد عملية الاندماج، كما يتبين من الجدول أن المشاهدات قبل الاندماج تمثلت في 13 مشاهدة من مجموع 24 مشاهدة بنسبة (54.2%) بينما المشاهدات بعد عملية الاندماج تمثلت في 11 مشاهدة من مجموع 24 مشاهدة بنسبة (45.8%).

كما يوضح الجدول رقم (2) أن 18 مشاهدة من مجموع 24 مشاهدة أي ما نسبته (75%) اصدر فيها مدقق الحسابات تقريراً نظيفاً، في حين أن 6 مشاهدات من مجموع 24 مشاهدة أي ما نسبته (25%) اصدر فيها

المدقق تقريراً غير نظيف، ويلاحظ من الجدول رقم (2) ان شركات التدقيق الاربع الكبرى تمثلت من خلال 8 مشاهدات من مجموع 24 مشاهدة أي ما نسبته (33.3%). بينما شركات التدقيق الاخرى تمثلت من خلال 16 مشاهدة من مجموع 24 مشاهدة اي ما نسبته (66.7%)، ويشير الجدول رقم (2) أنه يوجد لدى الشركة خسارة في 3 مشاهدات بنسبة (12.5%)، بينما لا يوجد لدى الشركة خسارة في 21 مشاهدة بنسبة (87.5 %).

اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test

قبل اختبار فرضيات الدراسة، تم اختبار ما إذا كانت بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وقدم تم استخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov)، ووفقاً لهذا الاختبار فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كان مستوى الدلالة ($0.05<\alpha$)، في حين أنه إذا كان مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) فإن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، ويبين الجدول رقم (3) نتائج اختبار (K-S) للتوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (3) قيم اختبار (Kolmogorov-Smirnov Test)

المتغير	Kolmogorov-Smirnov	Sig. (2-tailed)
رأي المدقق	464.	0.000
اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب التدقيق	165.	0.236

يتبين من الجدول (3) أن مستوى الدلالة لبيانات رأي المدقق هي (0.000)، بمعنى أن ($\alpha \geq 0.05$) وهذا يدل على أن بيانات رأي المدقق لا تتبع التوزيع الطبيعي، بينما مستوى الدلالة لبيانات أتعاب المدقق هي (0.236) بمعنى أن ($0.05<\alpha$) ما يدل على أن بيانات اتعاب المدقق تتبع التوزيع الطبيعي، وبناءً عليه تم استخدام الاختبارات اللامعلمية (non-parametric tests) لاختبار الفرضية المتعلقة برأي المدقق، في حين تم استخدام الاختبارات المعلمية (parametric tests) لاختبار الفرضية المتعلقة بأتعاب المدقق.

اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

الفرضية الأولى :

اختبار ماكنمار (McNemar Test)

يظهر الجدول رقم (4) نتائج اختبار الفرضية الاولى والتي تنص على انه " لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في رأي المدقق تعزى إلى عملية الاندماج"، حيث أن اختبار ماكنمار هو احد الاختبارات اللامعلمية التي تستخدم لتحليل البيانات الاسمية المرتبطة (paired nominal data).

الجدول رقم (4) نتائج اختبار ماكنمار (McNemar Test)

المتغير	مستوى الدلالة Exact Sig. (2-tailed)
رأي المدقق قبل الاندماج– رأي المدقق بعد الاندماج	0.687

يتضح من الجدول رقم (4) أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين رأي المدقق قبل وبعد عملية الاندماج عند مستوى معنوية 5%، ما يدل على ان عملية الاندماج لم تؤثر على سلوك المدقق في اصدار رأيه حول عدالة عرض القوائم المالية، وعليه تم قبول الفرضية العدمية الأولى والتي تنص على "لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في رأي المدقق تعزى إلى عملية الاندماج"، تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Dhaliwal, et.al 2013) وتختلف مع نتائج دراسة (Guo, 2014).

الفرضية الثانية :

اختبار ت للعينات المرتبطة (Paired sample t – test)

يظهر الجدول رقم (5) نتائج اختبار الفرضية الثانية والتي

تنص "لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين اتعاب التدقيق تعزى إلى عملية الاندماج"، حيث أن اختبار ت للعينات المرتبطة هو أحد الاختبارات العلمية التي تستخدم لتحليل البيانات المستمرة المرتبطة (paired continuous data).

الجدول رقم (5) نتائج اختبار ت للعينات المرتبطة (Paired sample t – test)

المتغير	متوسط الفروقات	قيمة ت	Sig
اتعاب التدقيق قبل الاندماج– اتعاب التدقيق بعد الاندماج	-.51273	-2.883	.016*

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%

يتبين من الجدول رقم (5) أن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين اتعاب التدقيق قبل وبعد عملية الاندماج عند مستوى معنوية 5%، ما يدل على أن عملية الاندماج قد أثرت على المبالغ التي يتقاضاها المدقق نظير القيام بمهام التدقيق، وبالنظر إلى قيمة ت فإن الفروقات لصالح اتعاب التدقيق بعد الاندماج ما يدل على أن أتعاب التدقيق قد ارتفعت بعد عملية الاندماج، وعليه يمكن القول بأن المدقق فرض اتعاباً اضافية نتيجة لعملية الاندماج، وبناء عليه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص "يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين اتعاب التدقيق تعزى إلى عملية الاندماج".

الفرضية الثالثة :

قد يزعم البعض بأن الاختلاف في اتعاب التدقيق يعود لعوامل أخرى من محددات اتعاب المدقق غير تلك المتعلقة بعملية الاندماج، ولاختبار ذلك وللتأكد من أن اتعاب التدقيق تتأثر بشكل إيجابي بعملية الاندماج في ظل وجود محددات اتعاب المدقق كمتغيرات ضابطة، تم استخدام نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى (OLS regression) لاختبار الفرضية الثالثة والتي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعملية الاندماج في ظل وجود المتغيرات الضابطة" وفق نموذج الانحدار التالي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 \sum Control + \varepsilon$$

Y (المتغير التابع)= اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب التدقيق

β_0 = الحد الثابت

β_1 ,β_2= معاملات الانحدار (ميل الانحدار)

X_1 (المتغير المستقل) = الاندماج.

Control (المتغيرات الضابطة) = حجم الشركة، درجة تعقيد عملية التدقيق، خصائص المدقق الخارجي، مستوى مخاطر عملية التدقيق.

ε = خطأ التقدير العشوائي.

اختبارات التداخل الخطي (Multicollinearity tests)

قبل البدء بتحليل البيانات وتفسير النتائج، تم اختبار صحة البيانات وملائمتها للتحليل الاحصائي من خلال اختبارات التداخل الخطي للتأكد من عدم وجود مشكلة تداخل خطي في بيانات الدراسة (Multicollinearity Problem)، حيث تعتمد قوة النموذج الخطي العام اساسا على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة وفي حال عدم تحقق هذا الشرط، فإن النموذج الخطي عندئذ لا يصلح للتطبيق ولا يمكن اعتباره جيدا لعملية تقدير المعلمات (السيفو ومشعل، 2003). وللتحقق من عدم وجود مشكلة تداخل خطي في بيانات الدراسة تم استخدام مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix) واختبار (Collinearity diagnostic) للمتغيرات المستقلة كما يلي:

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة (Correlation Matrix)

يبين الجدول رقم (6) مصفوفة ارتباط بيرسون (Pearson-Correlation) بين المتغيرات المستقلة، حيث بيّن (Filed, 2005) ان وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة (معامل ارتباط بيرسون R = 0.8 او 0.9 فأكثر) يدل على وجود مشكلة تداخل خطي في البيانات (Multicollinearity problem)، في حين أشار (Lehmann et al. 1988) أن وجود ارتباط عالي بين متغيرين مستقلين أو اكثر (معامل ارتباط بيرسون R=0.7) يدل على وجود مشكلة تداخل خطي في هذه المتغيرات. ويظهر من الجدول رقم (6) أن هناك ارتباط بقيمة (0.789) بين متغير نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ومتغير عدد الشركات التابعة، كما أن هناك ارتباط بقيمة (0.718) بين متغير نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ومتغير حجم مكتب التدقيق، واقترح (Gujarati, 2009) في

حالة تواجد الارتباط العالي بين المتغيرات المستقله أو في حال تواجد التداخل الخطي المتعدد بينهما حيث على الباحثان القيام بحذف أحد هذه المتغيرات، وبناءً عليه تم حذف متغير نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية من نموذج الدراسة.

وبعد استبعاد متغير نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، يظهر من الجدول رقم (6) عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة حيث بلغت اعلى قيمة لمعامل ارتباط بيرسون (0.6)، في حين اشار (Myers, 1990) إلى ان مشكلة التداخل الخطي قد تكون موجودة بالرغم من عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة وأن الاختبار الحاسم في التحقق من عدم وجود مشكلة التداخل الخطي هو اختبار (Collinearity Diagnostic).

الجدول رقم (6) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة

المتغير	دوران المدقق	حجم مكتب التدقيق	عدد الشركات التابعة	الاندماج	نسبة الرافعة المالية	نسبة الذمم المدينة إلى الاصول	نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية	العائد على الاصول	حجم الشركة	الخسارة
دوران المدقق	1									
حجم مكتب التدقيق	.147	1								
عدد الشركات التابعة	-.206	-.500*	1							
الاندماج	.192	-.296	.556**	1						
نسبة الرافعة المالية	.120	-.564**	.483*	.527**	1					
نسبة الذمم المدينة إلى الاصول	.127	.017	.165	.487*	.418*	1				
نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية	-.127	-.718**	.789**	.432*	.511*	.120	1			
العائد على الاصول	.290	-.069	.126	-.024	.090	-.220	.317	1		
حجم الشركة	.448*	-.039	-.159	.326	.600**	.400	.008	.057	1	
الخسارة	.552**	.267	-.053	.095	-.179	-.022	.004	.444*	.043	1

اختبار (Collinearity Diagnostic)

وكاختبار اخر للتأكد من عدم وجود مشكلة التداخل الخطي تم استخدام اختبار (Collinearity Diagnostic) من خلال احتساب قيمة التباين المسموح به (Tolerance) ومعامل تضخم التباين(VIF)، اشار(Gujarati, 2009) ان الحصول على قيمة معامل تضخم التباين (VIF) اكبرمن 10 وقيمة التباين المسموح اقل من (0.05) يشير إلى وجود مشكلة تداخل خطي في البيانات (Multicollinearity Problem)ويتضح من الجدول رقم (7) ان معامل تضخم التباين (VIF) اقل من 10 وقيمة التباين المسموح به (Tolerance) اكبرمن (0.05)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة تداخل خطي في البيانات.

الجدول رقم (7): اختبار (Collinearity Diagnostic)

المتغير	التباين المسموح به Tolerance	معامل تضخم التباين VIF
نسبة الذمم المدينة إلى اجمالي الاصول	.577	1.732
العائد على الاصول	.644	1.552
حجم الشركة	.267	3.744
الاندماج	.408	2.448
حجم مكتب التدقيق	.478	2.092
عدد الشركات التابعة	.291	3.434
نسبة الرافعة المالية	.193	5.182
دوران المدقق	.482	2.073
الخسارة	.482	2.073

اختبار الانحدار بطريقة المربعات الصغرى (OLS)

يظهر الجدول رقم (8) نتائج اختبار نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى الذي يهدف إلى قياس أثر عملية الاندماج على اتعاب التدقيق في ظل وجود محددات اتعاب المدقق كمتغيرات ضابطة.

تشير قيمة F المحسوبة البالغة (18.052) عند مستوى دلالة (0.000) إلى معنوية النموذج وصلاحيته للتطبيق ويمكن اعتباره جيدا لعملية تقدير المعلمات، كما تشير قيمة معامل التحديد المعدل ($Adj\text{-}R^2$) ان المتغيرات المستقله في هذا النموذج تفسر (87%) من المتغير التابع المتمثل بأتعاب التدقيق.

الجدول رقم (8): نتائج اختبار نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى (OLS Regression)

المتغير	معامل الانحدار (Beta)	قيمة (t)	مستوى الدلالة (.Sig)
نسبة الذمم المدينة إلى اجمالي الاصول	.224	2.264	.04*
العائد على الاصول	-.087	-.926	.370
حجم الشركة	.463	3.180	.007**
الاندماج	.446	3.789	.002**
حجم مكتب التدقيق	.476	4.367	.001**
عدد الشركات التابعة	.056	.401	.695
نسبة الرافعة المالية	-.079	-.464	.650
دوران المدقق	.144	1.324	.207
الخسارة	-.085	-.788	.444
الثابت (Constant)		1.401	.183
معامل التحديد = .921		قيمة F = 18.052	
معامل التحديد المعدل ($Adj\text{-}R^2$) = .870		مستوى الدلالة (.Sig) = 0.000	

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%

يتضح من الجدول رقم (8) انه مع الاخذ بعين الاعتبار محددات اتعاب المدقق كمتغيرات ضابطة، فإن أتعاب التدقيق تتأثر إيجابياً بمتغير الاندماج عند مستوى معنوية 1%، ما يدل على أن الأتعاب التي يتقاضاها المدقق بعد عملية

الاندماج تعتبر مرتفعة بالمقارنة مع الاتعاب التي يتقاضاها المدقق قبل عملية الاندماج، وقد يعزى السبب إلى أن عملية الاندماج تتطلب اجراءات محاسبية محددة وفق معايير المحاسبة الدولية، وقد يترتب على اندماج الشركات مشاكل محاسبية عديدة، من اهمها العمليات المتبادلة بين الشركة الأم وشركاتها التابعة ومشاكل القياس والمخاطر المحاسبية، الامر الذي يتطلب من المدقق أن يبذل جهوداً اضافية بعد عملية الاندماج لدى الشركة، كما أن عملية الاندماج تحتاج من المدقق توسيع نطاق اعمال التدقيق نتيجة للصعوبات التى تواجة اثناء القيام بمهام التدقيق، وعليه يمكن القول أنه ومع الاخذ بعين الاعتبار المتغيرات الضابطة، فإن اتعاب التدقيق تتأثر بشكل إيجابي بعملية الاندماج. وبناءً على ما تقدم، تم رفض الفرضية العدمية الثالثة وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على انه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعملية الاندماج في ظل وجود المتغيرات الضابطة" حيث تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من (Simunic,1980) (Golubov et al., 2013) وتختلف مع نتائج دراسة (Guo g, 2014 Gaver et al.,1995) (Chen et al, 2010 and Firth et al, 2012).

يشير الجدول رقم (8) إلى أن اتعاب التدقيق تتأثر إيجابياً بنسبة الذمم المدينة إلى اجمالي الاصول، والتي تعد مؤشراً على درجة التعقيد لدى الشركة وذلك عند مستوى معنوية 5%، حيث يتعلق تعقد الاعمال بطبيعة عمل الشركة محل التدقيق ونشاطها ودرجة تعقد عملياتها، مما يتطلب توسع النطاق نتيجة الصعوبات التى يواجها المدقق اثناء القيام بمهام التدقيق. مما يدل على أن المدقق يأخذ بعين الاعتبار درجة التعقيد في بنود القوائم المالية لدى الشركة عند تحديد الاتعاب التي يتقاضاها، وعليه يمكن القول بأن المدقق يتقاضى اتعاباً اضافية على الشركات التي لديها درجة التعقيد مرتفعة، بالمقارنة مع الشركات التي لديها درجة التعقيد منخفضة. تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (جهماني، 1999) (Simunic,1980) وتختلف مع نتائج دراسة (الدوري 1993) (Guo, 2014).

كما يبين الجدول رقم (8) أن أتعاب التدقيق تتأثر إيجابياً بحجم الشركة عند مستوى معنوية 1%، مما يدل على ان المدقق يتقاضى اتعاباً مرتفعة للشركات الكبيرة الحجم بالمقارنة مع الشركات صغيرة الحجم، وقد يعزى السبب إلى طبيعة حجم العمليات، وزيادة تضارب المصالح، وارتفاع تكاليف الوكالة، مما يودي إلى الحاجة إلى المزيد من الرقابة على الشركات كبيرة الحجم، كما أن مخاطر التدقيق لهذة الشركات اكبر بالمقارنة بالشركات صغيرة الحجم، حيث كلما زاد حجم الشركة زادت احتمالية تلاعب وتحريف في القوائم المالية، مما يتطلب بذل عناية مهنية اكبر من المدقق، مقارنة بالشركات الصغيرة وهذا ما يتبين من ظهور العديد من المشاكل المالية وما صاحبها من انهيار لكبرى الشركات، وما رافق ذلك من رفع العديد من القضايا ضد مكاتب التدقيق، مما يتطلب من المدقق أن يزيد من الوقت المقدر لاتمام مهمة التدقيق ويزيد من جهود المدقق في الشركات كبيرة الحجم، الامر الذي ينعكس بشكل إيجابي على الاتعاب التي يتقاضاها. تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من (سويدان، 2008)(Simunic,1980) Joshi & AI-Bastaki 2000) وتختلف مع نتائج دراسة (Guo, 2014) .

يشير الجدول رقم (8) إلى ان اتعاب التدقيق تتأثر إيجابياً بحجم مكتب التدقيق عند مستوى معنوية 1%، مما يدل على ان شركات التدقيق الأربع الكبرى تتقاضى اتعاباً مرتفعة، نسبة إلى شركات التدقيق الاخرى، وقد يعزى السبب إلى أن جودة التدقيق في شركات التدقيق الأربع الكبرى، التي تعتبر مرتفعة مقارنة في شركات التدقيق الاخرى، حيث تتوافر لدية الكفاءات البشرية المتميزة، والامكانيات المادية الفنية التى تساعد في انجاز مهامة بكفاءة عالية، مما تزيد القدرة على أكتشاف الممارسات غير المشروعة في الشركة، كما أن سمعة وشهرة مكاتب التدقيق الاربع الكبرى تتطلب من هذه المكاتب ان تقدم تدقيق ذو جودة مرتفعة، الامر الذي سينعكس على الجهد والوقت الاضافي المبذول من قبل المدقق في عملية التدقيق، وبالتالي على الأتعاب التي يتقاضاها المدقق. تتفق هذه النتيجة مع دراسة (سويدان،2008) وتختلف مع دراسة كل (Guo, 2014) و (Kimeli, 2016).

تظهر النتائج كما في الجدول رقم (8) أنه لا يوجد تأثير ذو دلاله إحصائية لكل من العائد على الاصول، ووجود الخسارة، ونسبة الرفع المالي، ومؤشر معدل دوران المدقق، وعدد الشركات التابعة، على اتعاب التدقيق، ما يدل على أن المدقق لا يأخذ بعين الاعتبار العوامل السابقة عند تحديد الاتعاب التي يتقاضاها، تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (سويدان، 2008 وتختلف مع نتائج دراسة كل من (Simunic,1980) (Kimeli,

2016) (Kikhia, 2015) (Naser & Hassan, 2013) Carcello & (Li, 2013) (جهماني، 1999) (الدوري، 1993).

الاستنتاجات والتوصيات

استنادا إلى نتائج الدراسة التي تم التوصل اليها، يمكن استنتاج ما يلي:

1- وجود أثر إيجابي لعملية الاندماج والاستحواذ على أتعاب التدقيق، وهذه يدل على أن اتعاب التدقيق، سيؤدي إلى ارتفاعها بعد عملية الاندماج بالمقارنة مع الأتعاب التي تقاضاها المدقق قبل عملية الاندماج.

2- وجود أثر إيجابي لنسبة الذمم المدينة إلى إجمالي الاصول على أتعاب التدقيق، وهذه يعني أن المدققين ياخذون بعين الاعتبار درجة التعقيد في بنود القوائم المالية عند تحديد أتعاب التدقيق.

3- وجود أثر إيجابي لحجم الشركة على أتعاب التدقيق، وهذه يدل أن الشركات كبيرة الحجم تدفع أتعاب تدقيق اكبر من الشركات صغيرة الحجم، بسبب الجهد والوقت الأضافي المبذول في عملية التدقيق.

4- وجود أثر إيجابي لحجم مكتب التدقيق على أتعاب التدقيق، وهذه يدل على أن مكاتب التدقيق الاربعة الكبار تتقاضي أتعاب تدقيق أعلى بالمقارنة مع المكاتب الاخرى.

5- عدم وجود أثر لكل من العائد على الاصول، ووجود خسارة، ونسبة الرفع المالي، ومعدل دوران المدقق، وعدد الشركات التابعة على أتعاب التدقيق.

التوصيات

1- ضرورة اختيار المدقق بعناية، وذلك بسبب أهتمام أصحاب المصالح بخصائص المدقق والتي من ضمنها حجم وسمعة مكتب التدقيق والكوادر المدربة بهذا الخصوص، التى ستؤثر على جودة الاداء المهني وآراء المساهمين.

2- تبني مكاتب التدقيق لمبدأ التخصص في الصناعة لما له من فوائد عديدة تعم جميع الاطراف ذات العلاقة المستفيدة من عملية التدقيق، حيث اختيار استراتيجة التخصص للمدقق توثر على جودة التدقيق بشكل إيجابي، فالمدقق المختص مهنيا يمكنه التحكم في مخاطر اعمال الشركة اكثر من غيره عن طريق دراسة وتحليل الجوانب المحاسبية الادارية، ونزاهة الادارة، وقدرتهم على التعرف على مشاكل الصناعة، مما يعزيز من ثقة المستثمرين في القوائم المالية المدققة.

3- تشجيع مكاتب التدقيق المحلية في الأردن على الارتباط بمكاتب تدقيق عالمية ومتخصصة، بحكم انها تمتلك خبرة في مجالات عمليات الاندماج والاستحواذ،اذ يتم من خلالها اكتساب المدققين لمهارات وخبرات دولية، قد تساهم بشكل واضح في تحقيق الغرض الأساسي من عملية التدقيق ودورها في تعزيز جودة البيانات المالية.

4- الحاجة إلى المزيد من الرقابة على الشركات كبيرة الحجم، لأن مخاطر التدقيق لهذة الشركات اكبر بالمقارنة بالشركات صغيرة الحجم، حيث كلما زاد حجم الشركة زادت احتمالية تلاعب وتحريف في القوائم المالية، مما يتطلب بذل عناية مهنية اكبر من المدقق، مقارنة بالشركات الصغيرة.

5- توصي الدراسة الحالية باستمرارية اجراء المزيد من البحوث والدراسات في الأردن، والتي تأخذ بالاعتبار العديد من الجوانب والمتغيرات التى لم تشملها تغطية هذه الدراسة، والتى من الممكن أن تلقى مزيد من الضوء على محددات أتعاب التدقيق، ليتم حصر المحددات الاكثر تاثيرا وادراجها من ضمن القوانين.

المراجع

المراجع العربية

أبو نصار، محمد حسين،(1999)، العوامل المحددة لأتعاب التدقيق في الأردن من وجهة نظر المدققين والشركات المساهمة العامة، مجلة دراسات العلوم الادارية، مجلد(26) ، عدد(2) ، ص397-411 .

باسودان، يوسف عبدالله، ومصطفى، صادق حامد، والمعتاز، إحسان صالح (2004)، دراسة ميدانية للعوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي بالشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، المجلد (44) العدد

(1). ص ص 122-141.
بقيله، بسام خليل، (2017)، أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان، اطروحة دكتورة غير منشورة، جامعة العلوم الاسلامية العالمية.
جهماني، عمر، (1999) ، العوامل التي تؤثر على تحديد أتعاب مدقق الحسابات القانوني :دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، مجلة جامعة النجاح، مجلد13 ، عدد2 521 - :-494 .
حلس، سالم عبدالله، (2003)، العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب التدقيق في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، المجلد(11)، العدد(1): ص-248 275.
حماد، طارق عبدالعال،(2004)، موسوعة معاييرالمراجعة. الدار الجامعية الجزء2، الإسكندرية .
الدوري، مرشد سامي، (1993)، محددات أتعاب مدققي الحسابات في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية :دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
سويدان، ميشيل،(2008)، بعض العوامل المحددة لأتعاب التدقيق دراسة ميدانية على، الشركات المدرجة في بورصة عمان" ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد (24)، العدد (1)، ص 49-86. المملكة العربية السعودية.
مشتهى، صبري، (2008)، تأثير خصائص لجنة التدقيق على تحسين جودة التقارير المالية :دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

المراجع العربية باللغة الإنجليزية

Abu Nassar, M. H. (1999), Specific factors for audit fees in Jordan from the point of view of the auditors And Public Shareholding Companies, ***Journal of Administrative Sciences Studies***, Vol.(26), No.(2), pp. 411-397.

Al-Doori, M. S. (1993), Determinants of Auditors' Fees in Jordanian Industrial Joint Stock Companies: An Analytical Study, Unpublished Master Thesis, University of Jordan, Amman, Jordan.

Al-Makadmeh, Ahmed (2006), Factors affecting the auditor's response to customer's desire for accounting services, ***Journal of Accounting, Management and Insurance*** . Vol.(66), Cairo University.

Baswadan, Y. A., Moustafa, S. H. and Al-Moatazz, I. S. (2004), A Field Study of the Factors Affecting the Change of External Auditor in Joint Stock Companies in the Kingdom of Saudi Arabia , ***Journal of Public Administration***, Vo. (44), No(1).PP122-141.

Bouqaleh, B. K., (2017), The Impact Of Audit Quality On The Cost Of Equity Capital (An Empirical Study of Industrial and Services Companies listed on Amman Stock Exchange), Unpublished PhD thesis, University of Islamic Sciences.

Halass, S. A., (2003), Factors Affecting Determination of Audit Fees in Palestine, ***IUC Journal of Economic and Business Studies***, Faculty of Commerce, Islamic University, Gaza, Vol. (11), No.(1): pp248-275.

Hammad, T. A.', (2004), Encyclopedia of Auditing Standards. Part 2, Alexandria University House.

Jahmani, O. (1999), Factors affecting the determination of the fees of the legal auditor: A field study on the public shareholding companies listed in the Amman Stock Exchange, ***Al- Najah National University Journal***, Vo.(13), No.(2): - pp 521. 494.

Moushtaha, S. (2008), The Impact of the Audit Committee's Characteristics on Improving the Quality of Financial Reports: An Applied Study on the Public Shareholding Companies listed on the Amman Stock Exchange, Unpublished PhD thesis, The Arab Academy for Banking and Financial Sciences.

Suwaidan, M. (2008), Some Determinants of Audit Fees: An Empirical Examination of Companies Listed on the Amman Stock Exchange", ***Journal of King Abdulaziz University***, Vo. (24), No. (1), pp. 49-86.Saudi Arabia.

المراجع الاجنبية

Abu Bakar, N. B., Rahman, A. R., and Abdul Rashid, H. M., (2005), Factors influencing auditor independence: Malaysian loan officers' perceptions, ***Managerial Auditing Journal***, Vol.(20), Iss. 8/9, pp. 804 – 823.

Anderson, J. C., M. M. Jennings, and P. M. Reckers (1993). The presence of hindsight bias in peer and judicial evaluation in public accounting litigation. ***Tort & Insurance Law Journal***, Vo. (28), No. (3). pp. 461-479.

Arens, A., Elder, R. and Beasley, M. (2006). Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach. Eleventh Edition, New Jersey: Prentice Hall.

Aronmwan, EJ, and Okafor, CA (2015), Auditee characteristics and audit fees: An analysis of Nigerian quoted companies, ***Journal of Social and Management Sciences***, 10(2): pp. 68-79.

Barbadillo, E. R., Aguilar, N. G., and Carrera, N., (2009), Does Mandatory Audit Firm Rotation Enhance Auditor Independence? Evidence from Spain, ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, Vol. (28), No. (1), pp. 23-113.

Becker-Blease, J. R., L. G. Goldberg, and F. R. Kaen (2008). Mergers and acquisitions as a response to the deregulation of the electric power industry: value creation or value. ***Journal of Regulatory Economics***, Volume 33, Issue 1, pp 21–53.

Bortolon, P. M., Sarlo Neto, A., and Santos, T. B. (2013), Audit costs and corporate governance, ***Revista Contabilidade & Finanças***, 24(61): pp. 27-36.

Carcello, J. V. and C. Li (2013). Costs and benefits of requiring an engagement partner signature: Recent experience in the United Kingdom. ***The Accounting Review,*** 88 (5), pp. 1511-1546.

Castro، W. B., Peleias, I. R., Silva, C. P. (2015). Determinants of Audit Fees: A Study in the Companies Listed on the BM & FBOVESPA, Brazil. Vol. (1808), No.(69)|, pp. 1-16.

Chan, K. H., K. Z. Lin, and P. L.-l. Mo (2006). A political economic analysis of auditor reporting and auditor switches. ***Review of Accounting Studies,*** 11 (1), 21 - pp. 48.

Chan, P., Ezzamel, M., and Gwilliam, D. (1993), Determinants of audit fees for quoted UK companies, ***Journal of Business Finance & Accounting***, 20(6): pp. 765-786.

Chen, S., S. Y. Sun, and D. Wu (2010). Client importance, institutional improvements, and audit quality in China: An o_ce and individual auditor level analysis. ***The Accounting Review***, 85 (1), pp. 127-158.

Copley, P. A., J. J. Gaver, and K. M. Gaver (1995). Simultaneous estimation of the supply and demand of dierentiated audits: Evidence from the municipal audit market. ***Journal of Accounting Research***, Vo. (33), No. (1). pp. 137-155.

Craswell, A. T. and J. R. Francis (1999). Pricing initial audit engagements: A test of competing theories. ***The Accounting Review***, 74 (2), pp. 201-216.

Dhaliwal, D. S., P. Lamoreaux, L. Litov, and J. Neyland (2013). Shared auditors in mergers and acquisitions. SSRN Electronic Journal 61(1) · April 2013 with 37 Reads DOI: 10.2139/ssrn.2254077

El-Gammal, W. (2012), Determinants of audit fees: Evidence from Lebanon. ***International Business Research***, 5(11): pp. 136-145.

Firth, M., O. M. Rui, and X. Wu (2012). How do various forms of auditor rotation affect audit quality? Evidence from China. ***The International Journal of Accounting,*** 47 (1), pp. 109-138.

Francis, J. R., K. Reichelt, and D. Wang (2005). The pricing of national and cityspeci_c reputations for industry expertise in the US audit market. ***The Accounting Review***, 80 (1), pp. 113-136.

Gaver, J. J. and K. M. Gaver (1995). Simultaneous estimation of the demand and supply of orientated audits. **Review of Quantitative Finance and Accounting,** 5 (1), pp.55-70.

Geiger, M.A, and Raghunandan, A. (2002). Audit Tenure

and Audit Reporting Failures. ***A journal prochoice & Theory***, Vol. (1), No. (1), pp. 67-78.

George, N. (2004). ESSENTIALS - Accounting & Auditing - Auditing - Auditor Rotation and the Quality of Audits. ***The CPA Journal, Vo***. (74), No. *(*12), pp. 16.

Gerakos, J., and Syverson, C. (2015). Competition in the Audit Market: Policy Implications, ***JEL Classification***, L48, M41, 2015, pp. 1-68.

Golubov, A., Petmezas, D., Sougiannis, T., Travlos, N. G. and Association, A. (2013). Due diligence on the bidder and the certifcation effect. http://www.efmaefm.org/0efmameetings/efma%20annual%20meetings/2013-Reading/papers/EFMA2013_0400_fullpaper.pdf, pp. 1-38.

Guo, Q. (2014), Client Mergers, Audit Free Pricing and Audit Opinion. A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements of the Degree of Doctor of Philosophy in Accounting at the Mannheim University.

Hassan, Y. M. and Nasser, K. (2013). Determinants of Audit Fees: Evidence from an Emerging Economy. ***International Business Research***, Vol. (6), No. (8), pp. (13).

Hatfield, R. C., Jackson, S. B. and Vandervelde, S. D. (2007), The Effects of Auditor Rotation and Client Pressure on Proposed Audit Adjustments: Online available: http://aaahq.org/audit/midyear/08midyear/papers/35_Hatfield_EffectsAudtorRotation.pdf.

Hay, D. C., Knechel, W. R. and Wong, N. (2006). Audit fees: A meta-analysis of supply and demand attributes. ***Contemporary Accounting Research***, 23 (1), pp.141-191.

Joshi, P. L., and Al-Bastaki, H. (2000), Determinants of audit fees: evidence from the companies listed in Bahrain, ***International journal of auditing***, 4(2): pp.129-138.

Kikhia, H. Y. (2015). Determinants of Audit Fees: Evidence from Jordan, ***Accounting and Finance Research***, Vol. (4), Issue (1), pp. 42-53.

Kimeli, E. K. (2016). Determinants of Audit Fees Pricing: Evidence from Nairobi Securities Exchange (NSE). ***International Journal of Research in Business Studies and Management***, Vol. (3), Issue (1), pp. 23-35.

Krishnan, G. V., and Zhang, Y. (2014), Is there a relation between audit fee cuts during the global financial crisis and banks'? financial reporting quality, ***Journal of Accounting and Public Policy***, 33(3): pp. 279-300.

Krishnan, J. (1994). Auditor switching and conservatism. ***Accounting Review***, pp.200-215.

Louis, H. (2005). Acquirers' abnormal returns and the non-Big 4 auditor clientele effect. ***Journal of Accounting and Economics*** 40 (1), pp. 75-99.

Nashwa, G.(2004), Auditor Rotation and the Quality of Audits, ***The CPA Journal***, (Dec) PP.16-26

Nelson, S. P., and Mohamed-Rusdi, N. F. (2015), Ownership structures influence on audit fee, ***Journal of Accounting in Emerging Economies***, 5(4): pp. 457-478.

Netti, Y. (2014), "Analysis of factors that influence the auditor switching on company listed in Indonesian stock exchange", Unpublished Dissertation. Faculty Economic and Business, University of Diponegoro, Indonesia.

Niemi, L., Ojala, H. and Seppala, T. (2013). Valuation of takeover targets and auditor quality. DBW Die Betriebswirtschaft-Business Administration Review (BARev). Qiang Guovorgelegt im Frühjahrs-/Sommersemester 2014 destruction? ***Journal of Regulatory Economics*** 33 (1), pp. 21-53.

Simunic, D. A. (1980). The pricing of audit services: Theory and evidence. ***Journal of Accounting Research*** 18 (1), pp. 161-190.

UlHaq, A. (2015). Determinants of Audit Fee in Pakistan. ***Journal of Finance and Accounting***, Vo. (6), No. (9). pp. 176-188.

Effect of Mergers and Acquisitions on Audit Fees and the Opinion of External Auditor: Applied Study on Jordanian Public Shareholding Companies

Bassam Khalil Bouqalieh, Abdulnaser I. Nour *

ABSTRACT

This study aims at showing the effect of merger and acquisition operations on Jordanian public shareholding companies by analyzing this effect on audit fees and on the company's external auditor's opinion before and after mergers. The population and sample of the study consisted of all public shareholding companies listed in Amman Stock Exchange, which underwent the process of integration during the period (2009 - 2016).

To achieve the objectives of the study, the researchers conducted descriptive statistics, correlation analysis, multiple regression analysis and non- parametric tests to test the study hypotheses in relation to the auditor's opinion. Parametric tests are used to test the hypotheses in relation to the auditor's fee; the McNamara test and the Pearson correlation matrix. The results of the study showed a positive effect of the merger process and the acquisition of audit fees, a positive effect of the ratio of receivables to total assets, size of the company and size of the audit office on audit fees, in addition to the absence of impact of return on assets and number of subsidiaries on audit fees. Based on the results of the study, several recommendations are proposed, the most significant of which is the encouragement of audit offices in Jordan to establish connections to international auditing offices, especially those which have expertise in mergers and acquisitions.

Keywords: Audit fees, External auditor's opinion, Mergers and acquisitions, Public shareholding companies, Jordan.

1 Financial Manager, The Office of Mr. Abdul Hadi Majali. bassambouqaleh@yahoo.com.

2 The Faculty of Economics and Social Sciences, An-Najah National University. naser1966@yahoo.com

Received on 8/2/2018 and Accepted for Publication on 4/7/2018.